

الملك عبد الله يبلغ مجلس الوزراء السعودي قراره بالعفو عن الليبيين المتورطين في مؤامرة اغتياله

في أول جلسة برئاسته بعد مبايعته: الموافقة على مذكرة تفاهم سياسية بين الرياض وبكين

الرياض: «الشرق الأوسط»

أمر خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز بالعفو عن الليبيين الذين تم إيقافهم على خلفية المؤامرة التي استهدفت حياته والتي تم الكشف عنها العام الماضي.

وأبلغ الملك عبد الله مجلس الوزراء السعودي الذي عقد أمس أولى جلساته بالرياض برئاسته بعد مبايعته ملكا على البلاد، قراره بالعفو عن الليبيين الذين «أثبتت الأدلة تورطهم في مؤامرة النيل من استقرار المملكة وأمنها، وذلك انطلاقا من مبادئ المملكة العربية السعودية السامية التي تقوم على لم الشمل ورأب الصدع والعفو عند المقدرة والترفع عن الإساءات الموجهة إليها». وأكد أن «المأمول أن تكون هذه المبادرة خطوة بناءة نحو جمع كلمة الأمة العربية وتوحيد صفها».

إلى ذلك جدد الملك عبد الله بن عبد العزيز الإعراب عن ألمه والشعب السعودي وأمة الإسلام لوفاة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز -رحمه الله- «الذي اختاره الله لينتقل من دار الفناء إلى دار البقاء».

وتوجه إلى الله عز وجل أن يتغمد الراحل الكبير بوسع رحمته ومغفرته ويسكنه فسيح جناته ويجزيه خير الجزاء على ماآثره وما وفق إليه من توسعة الحرمين الشريفين، وإعمار بيوت الله، ونشر كتابه الكريم، وجهوده المباركة في خدمة الإسلام وإعلاء كلمة المسلمين، وعلى دوره البارز (رحمه الله) في نصره قضايا الحق والعدل إقليمياً وعربياً ودولياً.

وقال «لقد فقدنا والعالم بأسره قائداً فذاً وزعيماً نذر حياته لتحقيق الازدهار الشامل لبلادته والرخاء الدائم لشعبه وإحقاق الحق ونصرة وإعانة المظلوم والإسهام الفاعل الشجاع في توطيد السلام والأمن والاستقرار في أنحاء العالم».

وأكد خادم الحرمين الشريفين أن المملكة العربية السعودية «لن تحيد عن السير في النهج الذي سنه جلالته الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود -طيب الله ثراه- وسار عليه من بعده أبناؤه الملوك البررة رحمهم الله»، متمسكة بشرع الله الحنيف والسنة النبوية المطهرة، ومدركة مسؤولياتها الجسام باعتبارها مهبط الوحي ومنطلق الرسالة ومهد العروبة وإحدى أبرز الدول المؤثرة على مختلف الصعد.

وأوضح إياد مدني وزير الثقافة والإعلام لوكالة الأنباء السعودية بعد انتهاء الجلسة، أن الملك عبد الله شدد على أن توجهات وسياسات المملكة على الساحات العربية والإسلامية والدولية نهج متواصل مستمر، وقال «نحن عازمون على مواصلة العمل الجاد الدؤوب من أجل خدمة الإسلام، وتحقيق كل الخير لشعبنا النبيل، ودعم القضايا العربية والإسلامية، وترسيخ الأمن والسلم الدوليين والنمو الاقتصادي العالمي، وندعو المولى العلي القدير أن يعيننا على تحمل المسؤولية وأداء الأمانة كما يحب ويرضى».

وأعرب خادم الحرمين الشريفين عن بالغ شكره وعميق تقديره لقيادة وزعماء ووفود الدول العربية والإسلامية والصديقة على مشاعرهم الصادقة ووقوفهم إلى جانب المملكة في هذا

المصاب الجلل، وجميل عزائهم ومواساتهم» «الأمر الذي جسد بعضاً مما تكنه قلوبهم نحو المملكة وقيادتها وشعبها»، كما نوه بنبل وأصالة وعراقة الشعب لسعودي الذي طالما توحدت كلمته، والتف حول قيادته، وأكد التلاحم الأصيل في أصدق صورته ومعانيه خاصة عند الصعاب والملمات، مشدداً على أن شعبا بهذه السجايا النبيلة «حقيق بأن يحظى بكل تقدير واحترام والعمل والسهر من أجل رعاية مصالحه وتحقيق كل ما يصبو إليه من تقدم وازدهار ورخاء وغد واعد».

وأضاف الوزير مدني أن أعضاء مجلس الوزراء توقفوا ملياً عند كلمتي خادم الحرمين الشريفين وولي عهده التي وجهها للشعب السعودي يوم الأربعاء الماضي (يوم البيعة) وما جاء فيها من مضامين بالغة الأهمية، وتقدموا بأحر وأصدق التعازي لخادم الحرمين الشريفين وولي العهد والأسرة الكريمة والشعب السعودي والأمة جمعاء في فقيد الأمة العظيم خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز رحمه الله وغفر له.

وفي شأن محلي بين وزير الثقافة والإعلام أن المجلس واصل استعراض جدول الأعمال، وكان مما أصدره من قرارات الموافقة على ما رفعه وزير الداخلية حول إضافة مادتين جديدتين إلى نظام مكافحة التزوير الصادر بالمرسوم الملكي رقم 114 وتاريخ 26/11/1380 هـ وذلك وفق النصين الآتيين: 1- المادة الثالثة عشرة: كل من زور بطاقة وفاء أو سحب مما تصدره البنوك أو المؤسسات المالية المرخصة بأن اصطنعها أو قلدها أو غير بياناتها أو غير في الصورة التي عليها أو استبدل فيها صورة شخص بآخر، أو اشترك في ذلك بطريق التحريض أو الاتفاق أو المساعدة أو استعمل البطاقة المزورة مع علمه بذلك في الغرض الذي أعدت من أجله بالاحتجاج بها لدى الغير أو استخدامها آلياً ولو لم يتحقق الغرض من الاستخدام، يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على عشر سنوات أو بغرامة لا تزيد على 50 ألف ريال أو بهما معاً.

2 - المادة الرابعة عشرة: أ - تعد صور المحررات التي تبدو أنها أصل بذاتها محررات أصلية في تطبيق أحكام هذا النظام. ب - كل من زور الصور الضوئية أو المستندات المعالجة آلياً أو البيانات المخزنة في ذاكرة الحاسب الآلي أو على شريط أو اسطوانة ممغنطة أو غيرها من وسائط أو استعملها وهو عالم بتزويرها يعاقب بالعقوبات الواردة في هذا النظام». وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.

كذلك قرر مجلس الوزراء الموافقة على مذكرة تفاهم في شأن المشاورات الثنائية السياسية بين وزارتي الخارجية في السعودية والصين الشعبية وذلك بناء على ما رفعه وزير الخارجية، والتي تم التوقيع عليها في 7 سبتمبر 2004م وذلك بالصيغة المرفقة.

ومن أبرز ملامح المذكرة التي تم إعداد مرسوم ملكي بشأنها «أن يجرى الطرفان المباحثات والمشاورات الثنائية المنتظمة الخاصة، بأوجه العلاقات بينهما وتبادل وجهات النظر إزاء القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك، كما يعمل الطرفان على تنسيق مواقفهما حيال الموضوعات المطروحة للبحث في المؤتمرات الدولية الدورية والطارئة وذلك عن طريق إجراء المشاورات الخاصة في هذا الشأن اتفاقاً بين الطرفين».

أيضاً وافق المجلس وبناء على طلب وزير العدل تفويضه أو من ينوبه بالتباحث مع الجانب التركي في شأن مشروع اتفاقية تعاون في المجال القضائي بين المملكة وتركيا وذلك في ضوء الصيغة المرفقة بالقرار والتوقيع عليه ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية. كذلك الموافقة على طلب وزير النقل ورئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للخطوط الحديدية تجديد عضوية رجلي الأعمال عبد الهادي بن علي شايف، وخالد بن محمد البواردي في مجلس إدارة المؤسسة العامة للخطوط الحديدية لمدة ثلاث سنوات اعتباراً من 22 / 3 / 1426 هـ. كما وافق على طلب وزير المالية رئيس مجلس إدارة الصندوق السعودي للتنمية اعتماد الحساب الختامي للصندوق للعام المالي 23 - 1424 هـ.

ووافق مجلس الوزراء السعودي على تعيين كل من المهندس عبد العزيز بن خالد بن ماطر الشيباني على وظيفة (مدير عام الخزن الاستراتيجي) بالمرتبة 14 بوزارة الدفاع والطيران، والأمير محمد بن سعد بن خالد آل سعود على وظيفة (وكيل مساعد) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة الداخلية، وعبد الله بن محمد بن عبد الرحمن الخربوش على وظيفة (وكيل الإمارة المساعد للشؤون الأمنية) بذات المرتبة بإمارة منطقة الباحة بوزارة الداخلية، ومهدي بن إبراهيم بن محمد الراقي على وظيفة (مدير عام الإعلام التربوي) بالمرتبة 14 بوزارة التربية والتعليم.

